Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (10) : 30 Oct 2020
P: 21 - 32

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (10) : 30 أكتوبر 2020 م
ص: 21 - 32

The issues of old and new lexicography. Applied study: (S A F) material as a case study

Lena Akram Kheder

Doha Institute for Graduate Studies || Qatar

Abstract: A variety of approaches were adopted by authors of Arabic dictionaries in which they paid attention to defining, labelling and ordering the lexical units. However, the confusion is evident in much of what they presented. This study aims at clarifying the aspects of confusion in the approach used in lexical authoring, and the standard adopted in examining the lexical units through studying (S A F) material in three dictionaries, namely: al- Qamus al- Muheet for al- Fayruzabadi (817 AH), Mujam Lesan al- Arab for Ibn Manzur (1311 AH) and al- Mujam al- Waseet, published in (1860 CE) by the Arabic Language Academy in Cairo. To this end, the paper adopted the descriptive and analytical method by tracking the material chosen in the previous dictionaries to show the standard adopted by authors of the dictionary in defining, ordering and labelling the lexical units, and to indicate the effectiveness of what they have provided in the field of lexicography.

The study focuses on four main sections during the process of examination: the lexical definition, the internal arrangement under the lexical entry, the methodology of abbreviation appearance and the supporting definition elements; pattern, example and photo.

Keywords: Lexicography, Lexical unit, Definition, Order, Abbreviation.

إشكالاتُ الصِّناعة المعجميَّة قديمًا وحديثًا- مادَّةُ (ص ف ح) أنموذجًا- دراسةٌ تطبيقيَّةٌ

لينا أكرم خضر

معهد الدوحة للدراسات العليا || قطر

الملخَّص: ثمَّة مناهج متنوِّعة اتَّبعها مؤلِّفو المعجمات العربيَّة في صناعة معجماتهم، والعناية بها من حيث تعريف الوحدات المعجميَّة، ووسمها، وترتيبها، غير أنَّ الخلط بيِّنٌ في كثير ممَّا قدَّموه. وتهدف هذه الورقة البحثيَّة إلى إيضاح جوانب الخلط في المنهج المُتَّبع في التَّأليف المعجميِّ، وبيان المعيار المُعتمَد في معالجة الوحدات المعجميَّة من خلال الوقوف على مادَّة (ص ف ح) في ثلاثة معجمات، وهي: القاموس المحيط للفيروآباديِّ (ت817هـ)، ومعجم لسان العرب لابن منظور (ت1311هـ)، والمعجم الوسيط- مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة، الصادر عام (1860م)؛ وذلك اعتمادًا على المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ، عن طريق تتبُّع المادَّة المُختارة في المعجمات السَّابقة، لبيان المعيار الَّذي اعتمده مؤلِّفو المعجم في تعريف الوحدات المعجميَّة، وطريقة ترتيبها ووسمها، وتِبيان مدى نجاعة ما قدَّموه في مجال الصِّناعة المعجميَّة. وسيكون ذلك في أقسامٍ خمسة؛ وهي: مباحث تمهيديَّة؛ أذكر فيها تعريف المعجم وأنواعه ومدارسه، والتَّعريف المعجميَّ، والتَّرتيب الدَّاخليِّ تحت المدخل المعجميِّ، ومنهجيَّة ورود الوسم، وعناصر التَّعريف المساعدة؛ الشَّاهد والمثال والصُّورة. وخَلُص البحث إلى ضرورة وجود مدوَّنةٍ لغويَّةٍ ممثِّلةٍ لواقع اللُّغة تكون الأساس المُعتمَد عليه في الصِّناعة المعجميَّة، ومراعاة جوانب الكلمة جمعاء في التَّعريف المعجميِّ.

الكلمات المفتاحيَّة: الصِّناعة المعجميَّة، الوحدة المعجميَّة، التَّعريف، التَّرتيب، الوسم.

المقدِّمة

قدَّم اللُّغويُّون العرب جهودًا كبيرة في سبيل تطوير الصِّناعة المعجميَّة Lexicography، وقد تعدَّدت مدارسهم، وتنوَّعت طرائقهم في بناء المعجم، واعتمدوا مناهجَ مختلفةً في التَّعامل مع الوحدات المعجميَّة تعريفًا وترتيبًا ووسمًا.

وعلى الرَّغم من الجهود الكبيرة المبذولة في مَيْدان الصِّناعة المعجميَّة، لم تسلم من بعض العيوب؛ ما دفع اللُّغويّين إلى نقدها، وإلقاء الضَّوء عليها، علَّهم يستطيعون انطلاقًا من النَّقد تجاوز هفوات من سبقهم، والنَّأي بها عن الاضطراب؛ فإلقاء الضَّوء على العيوب ونقدها هو السَّبيل لمعالجتها وتجاوزها، فالملحوظ أنَّ المعجمات شابها بعض الزَّلل من جرَّاء عدم اتِّباع منهجيَّةٍ واحدةٍ في صناعتها، فضلًا عمَّا لحق بها من حشوٍ وتكرارٍ وجمعٍ وقصورٍ واضطرابٍ في تعريف الوحدات المعجميَّة، وعدم التزام طريقةٍ واحدةٍ في ترتيب المداخل، ووسمها، وعدم القدرة أحيانًا على توظيف الشَّاهد أو المثال بما يوضِّح الوحدة المعجميَّة المُعرَّفة ويخدمها، كما نجد قصورًا في ذكر الوحدات المعجميَّة؛ فتُذكَر بعض الكلمات ضمن المعجم من غير أن تُذكَر بصفتها وحدة معجميَّة، ومن هنا برزت بعض الإشكالات في الصِّناعة المعجميَّة.

وعليه، تتمثَّل إشكاليَّة البحث بوجود كثير من الاضطراب في المعجمات العربيَّة من حيث تعريف موادِّها وترتيبها ووسمها، وفي تحديد الخصائص التَّمييزيَّة لكلِّ وحدة معجميَّة؛ الأمر الذي ينأى بالتَّعريف عن أن يكون جامعًا مانعًا. فلم تعتمد المعجمات منهجًا بيِّناً يلتزمه صانعها؛ فترى الخلط جليًّا في أثناء المعجم. وإن كانت وظيفته الرَّئيسة هي تقديم شرح وافٍ للكلمات المُعرَّفة، وتيسير الطَّريق على مستخدِمه بحيث يجد مبتغاه بيسر، فإنّ هاتين الوظيفتين قد تعذَّرتا وكانتا عصيَّتين عن التَّحقُّق بسبب ما شاب المعجم من إشكالات.

وثمَّة العديد من الدِّراسات السَّابقة الَّتي وقفت على إشكالات الصِّناعة المعجميَّة، وتحدَّثت عمَّا شابها من هفوات حالت دون تميُّزها؛ ومن هذه الدِّراسات:

(المعجم العربيُّ- نشأته وتطوُّره) لـ د. حسين نصَّار؛ وقد أشار فيه إلى بعض العيوب التي تعتري المعجمات العربيَّة.

(المعجم العربيُّ بين الماضي والحاضر) لـ د. عدنان الخطيب؛ ذكر فيه إشكالات الصِّناعة المعجميَّة، ولا سيَّما المتعلِّقة بغياب التَّعريفات العلميَّة الدَّقيقة. وذكر أهمِّيَّة الصُّورة، وحدَّد أنَّها لا تصلح لتأدية كلّ الدِّلالات لا سيَّما المجرَّدة منها.

(ظاهرة المعجميَّة وسبلها إلى الإحاطة بالخطاب الإنسانيّ والعربيّ) لـ د. محمَّد رشاد الحمزاويّ؛ وقد أشار فيه إلى أنماط التَّعريف في المعجمات العربيَّة، وبيَّن أنَّ لكل نمطٍ من أنماط التَّعريف عيوبه، كما أشار الحمزاويّ في كتابه (من قضايا المعجم العربيّ قديمًا وحديثًا) إلى دور عناصر التَّعريف المساعدة في شرح دلالة الوحدة المعجميَّة، وذكر الاضطراب في استعمال الشَّاهد.

(المعاجم العربيَّة في ضوء الدِّراسات المعجميَّة الحديثة) لـ د. أحمد مختار عمر؛ تناول فيه شروط التَّعريف المعجميّ الجيِّد من وضوح وإيجاز، كما ذكر عيوب التَّعريف بالتَّرادف، وأشار إلى ضرورة شرح الكلمة بسياقاتها، وصعوبة شرح كلّ كلمة بمعزل عن السِّياق.

وتتجلَّى أهمِّيَّة هذه الدِّراسة في إلقاء الضَّوء على الصُّعوبات التي يعاني منها المعجم العربيّ؛ ما يجعل من العسير على مُستخدِم المعجم إيجاد مبتغاه بسبب ما يعتري المعجم من خلط في المنهج سواء من حيث التَّعريف أو التَّرتيب أو الوسم، ولعلَّ في الكشف عن العيوب وسيلة للقبض على الحلول الَّتي تعين على صناعة المعجم المُبتغَى.

ولمَّا كانت وظيفة المعجم تيسير السَّبيل أمام مُستخدمِه؛ بحيث يبحث عن المادَّة المبتغاة بيسرٍ وسهولة، ويعرف دلالتها ومقولتها وضبطها؛ فهنا يبرز السُّؤال: ما المعيار الَّذي اعتمده صانعو المعجمات في تعريف موادِّ المعجم وترتيبها تحت الجذر، ووسمها؟ إلى أيِّ مدى حقَّقت المعجمات العربيَّة ما تصبو إليه؟ وإلى أيِّ مدى اتَّبع مؤلِّفو المعجم منهجًا واضحًا في بناء معجماتهم؟ وما السَّبيل إلى صنع معجمٍ لغويٍّ عامٍّ يتجاوز القصور الَّذي وسم المعجمات السَّابقة؟

سنعرض بعض الإشكالات الَّتي تواجه الصِّناعة المعجميَّة؛ معتمدين في ذلك على ثلاثة معجمات، وهي: القاموس المحيط للفيروآباديِّ (ت 817هـ) وهو معجم يأخذ بأواخر الكلمات، ومعجم لسان العرب لابن منظور (ت 1311هـ)، وهو يأخذ أيضًا بأواخر الكلمات، والمعجم الوسيط- مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة، وقد صدرت طبعته الأولى (1860 م)، وهو يُعنى بترتيب الجذور ترتيبًا ألفبائيًّا؛ لنرى منهج كلٍّ منها في عرض مادَّة (ص ف ح)، وكيف عرَّف أصحابها ما يندرج تحتها من موادَّ، وكيف رُتِّبت الموادُّ ووُسِمَت، وتبيان مدى تحقيق عناصر التَّعريف المساعدة؛ الشَّاهد والصُّورة ووظيفتها في تعريف الوحدة المعجميَّة وشرح دلالتها.

وستعالج هذه الورقة البحثيَّة ما سبق اعتمادًا على المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ؛ إذ سأتتبَّع مادَّة (ص ف ح) في المعجمات المُختارة للدِّراسة، لأخلص إلى الطَّريقة الَّتي اعتمد عليها مؤلِّفو المعجم في تعريف الوحدات المعجميَّة، وطريقة ترتيبها ووسمها، وتبيان مدى نجاعة ما قدَّموه في مجال الصِّناعة المعجميَّة.

وسيكون ذلك في أقسامٍ خمسة؛ أتناولُ في القسم الأوَّل مباحث تمهيديَّة؛ أذكر فيها تعريف المعجم وأنواعه ومدارسه، وأتحدَّثُ في القسم الثَّاني عن التَّعريف المعجميِّ، وأعالجُ في القسم الثَّالث قضيَّة التَّرتيب الدَّاخليِّ تحت المدخل المعجميِّ، وأبحث في منهجيَّة ورود الوسم في القسم الرَّابع، أمَّا القسم الخامس؛ فسيدورُ حول عناصر التَّعريف المساعدة، الشَّاهد والمثال والصُّورة.

أوَّلًا: أنواع المعجم ومدارسه

جاء في كتاب العين: "العَجَمُ: ضِدُّ العَرَب، ورجلٌ أعجميّ: ليس بعربيّ، والأعجم: الذي لا يُفْصِحُ وامرأة عجماء بيّنة العجمة،... والأعجم: كلّ كلام ليس بلغة عربيّة إذا لم ترد بها النسبة،... والمعجم حروف الهجاء المقطعة لأنها أعجمية، وتعجيم الكتاب: تنقيطه كي تستبين عجمته ويصحّ" (الفراهيدي، د. ت، 1: 237- 238). وأمَّا تعريف المعجم اصطلاحًا، فهو: "الكتاب الذي يجمع كلمات لغة ما ويشرحها ويوضح معناها ويرتبها بشكل معين..، فهو معجم بمعنى مزال ما فيه من غموض وإبهام" (عمر، 2009، ص 20). وإذا عدنا بالزَّمن إلى بداية التَّأليف المعجميِّ عند العرب نلحظ أنَّ أوَّل المعجمات الَّتي أُلِّفت لم تحمل اسم (معجم)؛ من ذلك كتب غريب القرآن، وكتاب الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175هـ) الذي لم يُطلَق عليه اسم المعجم، بل "كتاب العين"، والحقيقة أنَّ البحث والتَّنقيب عن تاريخ إطلاق اسم "المعجم" على الكتاب الذي يجمع بين دفَّتيه مفردات اللُّغة؛ لا يجدي ولم يثمر نتيجة؛ ذلك أنَّه "لا ندري على وجه اليقين متى أطلقت كلمة (معجم) في اللغة العربية على هذه الكتب التي ترمي إلى جمع اللغة" (نصار، 1968، 1: 9).

وبقي لفظ المعجم يُستخدم زمنًا طويلًا قبل أن ترادفه كلمة أخرى ألا وهي "القاموس"، ففي القرن التَّاسع الهجريِّ ألَّف الفيروزآباديُّ (ت 817هـ) كتابه الَّذي حمل عنوان" القاموس المحيط"، فكان أوَّل معجميّ يُطلق لفظ "القاموس" على الكتاب الَّذي يجمع مفردات اللُّغة شارحًا دلالاتها، وهذا يعني أنَّ لفظ "القاموس" لم يكن مُستخدمًا من قبل بالدَّلالة التي أرادها الفيروزآباديُّ. وبالعودة إلى لسان العرب نجد أنَّه ذكر معنى "قاموس"؛ إذ جاء فيه: "قال قولاً بلغ به قاموس البحر أي قَعْرَه الأقصى وقيل وسَطه ومُعظمه" (ابن منظور، 2009، 6: 182).

وتتنوَّع المعجمات في اللُّغة العربيَّة من حيث محتواها وطريقتها في تناول موادِّها؛ فمنها:

1. **المعجمات اللُّغويَّة العامَّة:** وتوجِّه عنايتها إلى "وضع الكلمة دلاليًّا، وصرفيًّا، ونحويًّا، وأسلوبيًّا واستعمالًا في سياق معين" (الحمزاوي، 1986، ص 151)، ومن الملحوظ أنَّ المعجمات اللُّغويَّة العامَّة قديمًا اعتنت بجمع المادَّة اللُّغويَّة عمومًا من غير أن تُصنَّف من حيث الموضوعات أو الأعلام أو المصطلحات أو أسماء الأماكن...إلخ؛ منها: معجم لسان العرب لابن منظور (ت 711ه)، وتاج العروس للزَّبيديّ (ت 1205ه).
2. **معجمات الموضوعات العامَّة:** صنَّف مؤلِّفوها موادَّهم المعجميَّة وفقًا للموضوعات، نذكر من ذلك: معجم "الغريب المُصنَّف " لـ أبي عُبيد القاسم بن سلَّام (ت 224ه)، كما أُلِّفت معجمات لموضوعات خاصَّة؛ منها معجم " الإبل "، ومعجم " خلق الإنسان " لـ عبد الملك بن قريب الأصمعيّ (ت 217ه)، وقد رُتِّبت الموادُّ في بعض هذه المعجمات تبعًا لحقولها الدَّلاليَّة، من ذلك: كتاب (الألفاظ الكتابيَّة) لـ عبد الرَّحمن بن عيسى الهمذانيّ (ت 320ه).
3. **المعجمات المختصَّة:** يحوي هذا النَّوع من المعجمات المصطلحات الخاصَّة بعلم من العلوم، وتُعنى بالمصطلحات سواء العروضيَّة أم النَّحويَّة أم البلاغيَّة أم مصطلحات العلوم المختلفة، فلكلِّ علم مصطلحاته؛ لذا يجب أن تُفرد المصطلحات بعجمات مستقلَّة، ومن أمثلتها: معجم البلاغة العربيَّة لـ بدوي طَبَانة (1988)، ومعجم مصطلحات النَّقد العربيّ القديم لـ أحمد مطلوب، والمعجم المفصَّل في علم العَروض والقافية وفنون الشِّعر لـ إيميل يعقوب. ولا شكَّ في أنَّه ثمَّة فرق بين معجمات الموضوعات والمعجمات المختصَّة؛ ذلك أنَّ الأخيرة تهتمُّ بالمصطلحات أو أسماء الأعلام أو البلدان...، في حين أنَّ معجمات الموضوعات/المعاني تتناول موضوعًا بعينه، وتسرد فيه الكلمات التي تنتمي إلى الموضوع ذاته؛ ككتاب المطر لأبي زيد الأنصاريّ (ت 215ه)، الَّذي يحوي جميع المفردات التي تنتمي إلى هذا الحقل.
4. **المعجمات الموسوعيَّة:** ويهتمُّ هذا النَّوع من المعجمات "بالشيء أو الموضوع الذي يعبّر عنه بكلمة من الكلمات، معتمدًا في ذلك جملاً تصف ذلك الشيء أو الموضوع، واستعماله" (الحمزاوي، 1986، ص 151)، فهي تُغرق في ذكر تفصيلات كثيرة لموادِّها؛ نذكر منها: الموسوعة الإسلاميَّة العربيَّة لـ أنور الجندي.
5. **المعجمات التَّاريخيَّة:** يؤرِّخ هذا النَّوع من المعجمات "لحياة الألفاظ؛ متتبعًا التطور الذي طرأ عليها ولا سيما الدلالي؛ اتساعًا وضيقًا، واستقرارًا واضطرابًا، والاستعمالي كثرة وقلة، ومكانًا وزمانًا وميدانًا" (البوشيخي، د. ت، ص 685)، والمعجم التَّاريخيُّ بالغ الأهمِّيَّة؛ لأنَّه يربط بين التَّغيُّرات الحاصلة في المجتمع وأثرها في دلالة الكلمة، وهذا ما غفلت عنه المعجمات اللُّغويَّة العامَّة. ولم يُعنَ العرب بصنع معجم تاريخيٍّ للغتهم إلَّا في مرحلة متقدِّمة، أوَّلها كانت محاولة مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة على يد فيشر، لكن هذه المحاولة لم يُكتَب لها الاستمرار. ومن المحاولات في هذه المجال معجم الدَّوحة التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة الَّذي يُنجَز حاليًّا.

هذا عن الأنواع المتعدِّدة للمعجمات، والأمور الَّتي يركِّز عليها كلُّ نوعٍ منها، أمَّا عن طريقة العرب في ترتيب وحداتهم المعجميَّة، فتُقسم المعجمات العربيَّة من حيث ترتيب المداخل والوحدات المعجميَّة على ثلاثة أقسام:

1- **مدرسة التَّرتيب الصَّوتيّ:** ورائد هذه المدرسة كتاب العين الذي ظهر في القرن الثَّاني الهجريّ للخليل بن أحمد الفراهيديّ، وقد رتَّب الخليل موادَّ معجمه ترتيبًا صوتيًّا متَّبعًا في ذلك طريقة فريدة من نوعها؛ ألا وهي اتِّباع مخارج الحروف، وتقليب الأبنية بحيث يمكِّنه ذلك من معرفة جميع الأبنية الممكنة لكلِّ جذر في العربيَّة، وتبيَّن له من خلال نظام التَّقاليب الَّذي اعتمده أنَّ الجذر الثُّلاثيَّ يتفرَّع منه ستَّة تقاليب، والجذر الرُّباعيَّ يتفرَّع منه 24 تقليبًا، أمَّا الجذر الخماسيُّ فيشتمل على 120 تقليبًا، ومن المعجمات الَّتي اتَّبعت ترتيب الخليل الصَّوتيّ: البارع في اللُّغة لـ أبي علي القالي (ت 356ه)، ومعجم تهذيب اللُّغة للأزهريّ (ت 370ه).

2- **مدرسة التَّرتيب الألفبائيّ**: رتَّب أصحاب هذه المدرسة موادَّ معجماتهم وفقًا لحروف الهجاء؛ ومنها: معجم "جمهرة اللُّغة " لابن دريد (ت 321ه)، وهو أوَّل معجم ألفبائيّ، ومقاييس اللُّغة ومجمله لا بن فارس (ت 395ه).

3- **مدرسة القافية**: فقد اتَّبع أصحابها الحرف الأخير في ترتيب الموادِّ؛ ك معجم تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة للجوهريّ (ت 393ه)، والعباب للصَّاغانيّ (ت 650ه).

وبهذا يُلحَظ ممَّا سبق طرائق العرب في صناعة معجماتهم، والملحوظ أنَّ كلَّ طريقة ركَّزت على جانب معيَّن في تناول المادَّة اللُّغويَّة وترتيبها ضمن المعجم. كما تعدَّدت المدارس المعجميَّة من جرَّاء اختلاف طريقة عرض المادَّة المعجميَّة بين المعجميّين؛ فمنهم من اتَّبع التَّرتيب الصَّوتيَّ، ومنهم من اتَّبع التَّرتيب الألفبائيَّ، وقسم آخر رتَّب موادَّه المعجميَّة وفقًا للحرف الأخير.

ثانيًا: التَّعريف المعجميُّ

تعدُّ قضيَّة التَّعريف المعجميّ من القضايا الَّتي شغلت المعجميّين؛ بسبب أهمِّيَّة التَّعريف في شرح الوحدة المعجميَّةLexeme وتوضيحها من جهة، ولصعوبة وضع تعريفٍ جامعٍ مانعٍ لها؛ فالهدف من التَّعريف هو الوقوف على السِّمات المميِّزة للوحدة المعجميَّة من سواها، سواء أكانت هذه السِّمات صوتيَّة أم صرفيَّة أم دلاليَّة، ولمّا كان التَّعريف طريقًا لشرح معنى الوحدة المعجميَّة وبيان الفروق التَّمييزيَّة بينها وبين سواها من الوحدات، برزت أهمِّيَّة الوقوف على هذا الموضوع.

إنَّ الوحدة المعجميَّة هي أصغر وحدة مميَّزة في النِّظام الدَّلاليّ للُّغة (Crystal, 2008, p. 276)، وهي تشكِّل الرَّكيزة الأساسيَّة في المعجم؛ ولا تقتصر أهمِّيَّتها على "محتواها الدلالي فقط، بل هي في شكلها أيضًا؛ إذ لولا التأليف الصوتي والبنية الصرفية لما كانت وحدة معجميَّة، ولولا الدلالة لما صلحت لتكون وحدة معجميَّة أيضا" (ابن مراد، 2001، ص 188). وتُعالج كلُّ وحدة على أربعة مستويات؛ وهي: المستوى الصَّرفيّ Morphological والمستوى الصَّوتيّ Phonological والمستوى التَّركيبيّ Syntactic والمستوى الدَّلاليّ Semantic.

والنَّاظر إلى المعجمات العربيَّة يجد أنَّ صانعيها لم يعتمدوا منهجًا واحدًا في التَّعريف، واعتمدوا أحيانًا على التَّعريف بالشَّاهد أو بالضِّدِّ أو بالصُّورة أو التَّعريف الاشتقاقيّ أو تعريف الكلمة بما يرادفها وفقًا لمن يجيز وجود ظاهرة التَّرادف في اللُّغة، ولا شكَّ في أنَّ التَّعويل على إحدى هذه الصُّور لا يجدي؛ فلكلٍّ منها عيوبه.

فمن شروط التَّعريف أن يكون شارحًا دلالة المعرَّف بإيجاز ودقَّة، وذلك بكلماتٍ واضحة بعيدة عن الغموض، وغالبًا ما يكون التَّعريف الجيِّد هو الَّذي يُراعَى فيه الجنس أو الحقل الدَّلاليُّ الَّذي تنتمي إليه الكلمة، ثمَّ الفاصلة أو التَّمايز؛ أي معلومات إضافيَّة تشير إلى ما يجعل هذا العنصر فريدًا، وتبيّن اختلافه عن بقيَّة العناصر الَّتي تنتمي إلى الجنس عينه، على أنَّ وجود نمط واحد أو قالب نصنع وفقًا له التَّعريف لهو أمر غير متحقَّق؛ ذلك أنَّ لكلِّ نوع من أنواع الكلمة مميِّزات وسمات معيَّنة؛ فما يُقال في الظُّروف مختلف عن الصِّفات أو عن الأفعال وهكذا (Atkins & Rundell, 2008, p 414- 416).

وبالنَّظر إلى مادَّة (ص ف ح) في القاموس المحيط؛ نلحظ ميل صاحب المعجم إلى تعريف أغلب الوحدات المعجميَّة المُندرجة تحت الجذر بالمرادف، وقد أقرَّ قسمٌ من الدَّارسين وجودَ التَّرادف Synonymy في اللُّغة؛ بمعنى التَّشابه القائم بين المفردات؛ بحيث لا يوجد فرقٌ في المعنى بين الألفاظ المتشابهة (Murphy, 2003, p. 141).

لكنَّ الواقع يشي بأنَّ بين الألفاظ فروقًا دلاليَّة دقيقة، ولا يوجد تطابقٌ كلِّيٌّ بين معاني المفردات؛ لذلك لا بدَّ في أثناء التَّعريف من ذكر الفاصلة أو السِّمة التي تجعل الكلمات (التي يُظَنُّ أنَّها مترادفة) مختلفة عن الأخرى، عن

طريق الاحتكام إلى المنهج البنيويّ الَّذي يستند إلى النَّظريَّات الدَّلاليَّة؛ لتتَّضح بذلك الفروق الدَّقيقة بين الألفاظ الَّتي تحمل دلالاتٍ متقاربةً تستبينُ من خلال السِّياقات.

أمَّا التَّعريف بالتَّرادف في القاموس المحيط؛ فقد أخذ أحد شكلين؛ إمَّا تعريف الكلمة بلفظةٍ واحدة ترادفها وإمَّا بجملة تساويها في الدَّلالة؛ إذ جاء فيه: "الصَّفْحُ: الجانِبُ و- من الجَبَلِ: مُضْطَجَعهُ،... و- عنه: عَفا،... و- الشيءَ: جَعَلَهُ عريضاً كصَفَّحَهُ،... والمُصافَحَةُ: الأَخْذُ باليَدِ كالتَّصافُحِ. والصَّفيحُ: السَّماءُ ووجْهُ كُلِّ شيءٍ عَريضٍ. والمُصْفَحُ كمُكْرَمٍ: العَريضُ، ويُشَدَّدُ، والَّذي اطْمَأَنَّ جَنْبَا رأسِهِ ونَتَأَ جَبينُه والمُمالُ والمَقْلوبُ" (الفيروزآبادي، 1997، ص 229).

وفي المعجم الوسيط سار التَّعريف على النَّمط عينه الَّذي اتَّبعه الفيروزآباديُّ، فـ "(صفح): عنه- صفحا: أعرض. و- عن ذنبه: عفا عنه. و- فلانا عن حاجته: ردَّه. و- القوم: عرضهم واحدًا واحدًا. و- ورقَ الكتاب: عرضه ورقة ورقة. و- الشيء جعله عريضًا. و- فلانا بالسيف: ضربه بعُرضه لا بحدّه.... (صافحه): حيّاه يدًا بيد... (الصفح) العفو والجانب، ...، و- ضرب عنه صفحا: أعرض" (مجمع اللُّغة العربية، 2004، ص 535).

كما ضمَّن كلٌّ من القاموس المحيط ولسان العرب معجمه كلماتٍ لا مكان لها في المعجم اللُّغويِّ العامِّ، ومن ذلك؛ قول الفيروزآباديّ: "وفي جَبْهَتِهِ صَفَحٌ محرَّكةً أي: عُرْضٌ فاحِشٌ. ومنه: إبراهيمُ الأَصْفَحُ مُؤَذِّنُ المدينةِ" (1997، ص 229)، فذكرُ اسم العلم (إبراهيمُ الأَصْفَحُ) غير مناسب، ومكان التَّعريف به ليس في المعجم اللُّغويِّ العامِّ، وإنَّما في معجمات الأعلام، وهذا من قبيل الحشو في المعجم؛ إذ لا بدَّ من إفراد أسماء الأعلام في معجمات مستقلَّة مخصَّصة لها، وعدم إيرادها ضمن المعجم اللُّغويِّ العامِّ كيفما اتَّفق، فلكلِّ نوع من المعجمات وظيفته المبتغاة الَّتي يضعفها وجود ما ينافي تحقيقها. على أنَّ ورود أسماء الأعلام وأسماء المكان والمصطلحات لا يعدُّ عيبًا إلَّا إن لم تكن شائعة في المدوَّنة الَّي بُنيَ وفقًا لها المعجم؛ ذلك أنَّ المدوَّنة هي الرَّائز في ورود كلِّ ما سبق.

وبذلك لم تسرِ المعجمات على طريقةٍ واحدةٍ في تعريف وحداتها، ولم تلتزم نمطًا واحدًا أو نظريَّة معيَّنة، ولم تستطع أن تقدِّم تعريفًا يتَّسم بالوضوح والشَّرح الوافي، ومردُّ الأمر غياب اعتماد نظريَّةٍ يستند إليها صاحب المعجم في التَّعريف من جهة، ومن جهةٍ أخرى استقت جميع المعجمات الحديثة مادَّتها ممَّا سبقها، فكان الجمع والاختصار سبيلها في تأليف ما ظنَّته معجمًا حديثًا! مغيّبةً المرحلة الأولى والمهمَّة في صناعة المعجم؛ وهي بناء المدوَّنة الممثِّلة لواقع اللُّغة، وهذا يبيّن عدم التَّطوُّر في تعريف الوحدة المعجميَّة، وبذلك كان الاختلاف بين المعجمات يقع في طريقة ترتيب الموادِّ، لا في صياغة التَّعريفات.

ثالثًا: التَّرتيب الدَّاخليُّ

تنوَّعت طرائق صنَّاع المعجمات في التَّرتيب الدَّاخليّ للوحدة المعجميَّة تحت الجذر؛ فنجد بعضهم اتَّبع التَّرتيب الألفبائيَّ، وبعضهم التَّرتيب الدَّلاليّ، ومنهم من اتَّبع التَّرتيب الصَّرفيَّ، وتكمن المشكلة في أنَّهم لم يسيروا على منهجٍ واضحٍ محدَّد، ولم يلتزموا بالطَّريقة الَّتي ارتضوها لمعجماتهم، وأفصحوا عنها في مقدِّماتهم، وهذا ما ولَّد خلطًا بيّنًا في التَّرتيب الدَّاخليّ، وكان في أحايين كثيرة غير منطقيّ وغير مسوَّغ.

ولعلَّ اعتماد المعجمات العربيَّة البِنية المركَّبة في مداخلها وضع أمامها بعض الصُّعوبات؛ إذ تُرتّب الجذور ترتيبًا ألفبائيًّا، أمَّا الوحدات تحت كلِّ جذر، فلا طريقة محدَّدة لترتيبها، من ذلك ما نلحظه- على سبيل المثال- في القاموس المحيط، فقد رتَّب الفيروزآباديُّ مداخل معجمه الرَّئيسة حسب الحرف الأخير وفصل الحرف الأوَّل، ورتَّب بقيَّة الألفاظ داخل كلِّ فصل بحسب الحرف الثَّاني والثَّالث وفقًا لنوع الكلمة، أهي ثلاثيَّة أم رباعيَّة...، والملحوظ أنَّ الفيروزآباديَّ لم يلتزم نسقًا بيّنًا في التَّرتيب، فقد بدأ بالاسم ثمَّ الفعل، وبعد ذلك تراه عاد إلى الاسم مرَّةً ثانية، ولم يلتزم نظامًا واحدًا في ترتيب المُشتقَّات، وخلا معجمه من وجود منهجٍ محدَّدٍ في ذكر المزيد والمجرَّد، ومثال على ذلك

قوله: "الصَّفْحُ: الجانِبُ...، و- عنه: عفا...، والمُصافَحَةُ: الأَخْذُ باليَدِ كالتَّصافُحِ. والصَّفيحُ: السماءُ ووجْهُ كُلِّ شيءٍ عَريضٍ. والمُصْفَحُ كمُكْرَمٍ: العَريضُ...، والصَّفوحُ: الكريمُ والعَفُوُّ والمرأةُ المُعْرِضَةُ الصَّادَّةُ الهاجِرةُ كأنَّها لا تَسْمَحُ إلاَّ بِصَفْحَتِها... والمُصَفَّحَةُ كمُعَظَّمَةٍ: المُصَرَّاةُ والسَّيْفُ... والتَّصْفيحُ: التَّصْفيقُ.... وأصْفَحَه: قَلَبَهُ. والمُصافِحُ: مَنْ يَزْنِي بكُلِّ امرأةٍ حُرَّةٍ أو أمَةٍ) (1997، ص 229).

فقد بدأ بالاسم (الصَّفْح)، ثمَّ الفعل (و- عنه: عفا)، ثمَّ ذكر مشتقَّات الكلمة من غير أن يوضِّح ترتيبًا لها، وبعد ذلك يرجع إلى الفعل (أصْفَحَه)، ويعود بعدها إلى المشتقّ (المُصافِح). وهذا يُؤخَذ على الفيروزآباديّ؛ فلا بدَّ من أن يورد الوحدات تحت الجذر ضمن نسقٍ معيَّن يجمع بينها، سواء أكان نسقًا دلاليًّا؛ كأن يعتمد على ذكر المعاني الحقيقيَّة فالمجازيَّة، أم يلتزم ترتيبًا اشتقاقيًّا يتَّسق مع طبيعة اللُّغة العربيَّة الاشتقاقيَّة، ويبين عن الرَّابط بين اشتقاقاتها؛ فهذا كلُّه يعين مستخدِم المعجم في استنباط ما يبغيه من جوانب الكلمة جمعاء.

ومثل ذلك ممكن قوله عند ابن منظور الَّذي سار على هدي من سبقه؛ فلا يلتزم هو الآخر طريقة مطَّردة في ترتيب المداخل الفرعيَّة تحت الجذر، فتراه يبدأ بذكر الاسم، ثمَّ يليه الفعل، ويعود مرَّة أخرى لذكر الاسم: "صفح: الصَّفْحُ: الجَنْبُ. وصَفْحُ الإنسان: جَنْبُه...، وصَفَحَ القومَ صَفْحًا: عرضهم واحدًا واحدًا...، وتصفَّحَ الأمر وصفَحَه: نظر فيه،... وصَفْح كل شيء: وجهه وناحيته" (2009، 4: 512- 516).

أمَّا التَّرتيب الدَّاخليُّ في المعجم الوسيط؛ فهو ترتيب يُقارب المنهجيَّة إلى حدٍّ بعيد، وقد أخذ التَّرتيب في هذا المعجم أحد شكلين؛ ترتيبٌ صرفيٌّ وترتيبٌ ألفبائيٌّ، فتحت الجذر يقسِّم المعجم الوسيط الكلمات على مجموعتين؛ الأفعال والأسماء، والبداية مع الأفعال الثَّلاثيَّة ثمَّ الرُّباعيَّة، ويقسِّم الفعل الثُّلاثيَّ على مجرَّد ومزيد، ويرتِّب الفعل المجرَّد حسب أبوابه السِّتَّة، أمَّا المزيد؛ فيُرتِّبه بحسب عدد حروف الزِّيادة؛ المزيد بحرف، ثمَّ المزيد بحرفين، ثمَّ المزيد بثلاثة، ثمَّ ينتقل إلى الفعل الرُّباعيّ المجرَّد، ثمَّ المزيد، ثمَّ ينتقل إلى الأسماء، فلا يرتِّبها أسوة بالأفعال اشتقاقيًّا؛ إذ يعدل عن ذلك إلى ما هو أسهل؛ التَّرتيب الألفبائيّ.

وتكمن المشكلة في المعجم الوسيط أنَّ ترتيب الأفعال لا يُعرَف له منهج لا ألفبائيّ ولا دلاليّ ولا غيره؛ فهو لم يُعنَ بالعلاقة الدَّلاليَّة الرَّابطة بين الصِّيَغ المشتقَّة، واكتفى بترتيبها بطريقة غير ممنهجة (حمزة، 2018، ص58- 59). وبهذا يغدو جليًّا أنَّ مساعيَ مؤلِّفي المعجم الوسيط لم تُكلَّل بما خُطِّطَ لها، فهم أدركوا شأن التَّرتيب تحت الجذر، وحاولوا أن يجدوا رابطًا يجمع بين الوحدات، إلَّا أنَّهم وإن أفلحوا في التَّرتيب الخارجيّ، لم تثمر جهودهم في ابتكار طريقة منطقيَّة في التَّرتيب الدَّاخليّ، وقد يظنُّ ظانٌّ أنَّ المعجم يعتمد التَّرتيب الاشتقاقيَّ، ويبطل هذا الظَّنَّ التَّفحُّصُ الدَّقيق للوحدات تحت الجذر؛ فالخلط جليٌّ بين أنواع التَّرتيب.

وعليه، لا يوجد منهج واحد للتَّرتيب الدَّاخليّ في المعجمات الثَّلاثة المختارة للدِّراسة، ومن الواضح أنَّ محاولة المعجم الوسيط على الرَّغم من عدم اطِّرادها في الأسماء، وعدم وجود مسوِّغات لها في الأفعال، فضلًا عن بعض الخلط الَّذي أصاب ترتيب الأفعال، وعلى الرَّغم من أنَّه لا يراعي التَّرتيب الاشتقاقيَّ إلَّا في الظَّاهر غير أنَّه أقرب المعجمات الثَّلاثة إلى المنطق في التَّرتيب.

رابعًا: الوسم

يشكِّل الوسم في المعجم عاملًا مهمًّا في توضيح نوع الوحدة المعجميَّة، من حيث التَّذكير والتَّأنيث، ومن حيث العدد (مفرد- مثنًّى- جمع)، والمقولة (اسم- فعل- اسم فاعل... إلخ)، والصَّوت.. إلخ. والوسم هو "العملية الَّتي يقوم فيها صاحبُ المعجم بوضعِ علامات يسِمُ بها مداخله...، قد تكون إلى جانب المدخل الرئيسي، أو إلى جانب المداخل الفرعية، أو في شرح المداخل. وتقدِّم هذه العلامات عددا من المعلومات الواصفة، وتنظِّم العلاقات في المداخل

المعجميَّة" (بزي حمزة، د. ت، ص 499). وقد يعمد صاحب المعجم إلى ذكر مختصراتٍ تشير إلى ما يريده عوضًا عن ذكر الكلمة، كما يوردُ بعض الرُّموز الخاصَّة بكلِّ معجم، ويوضِّحها في مقدِّمة كتابه.

وقد عُني القاموس المحيط بالوسم الصَّوتيِّ، وأولى الضَّبط عنايةً كبرى، وبدت هذه العناية في صورٍ متنوِّعة؛ فإذا جاز في الكلمة وجهان؛ ذكر أنَّها تُضمُّ أو تُكسَر... إلخ، وتجدهُ يحرص أحيانًا على ضبط الكلمة ضبطًا كاملًا؛ مثل: "الصَّفْحُ: الجانِبُ، و- من الجَبَلِ: مُضْطَجَعهُ، و- منك: جَنْبُكَ، و- من الوَجْهِ والسَّيْفِ: عَرْضُهُ ويُضمُّ" (الفيروزآبادي،1997، ص 229)، وزيادة في الاهتمام قد يذكر مثالًا؛ ومن ذلك: "المُصْفَحُ كمُكْرَمٍ: العَريضُ ويُشَدَّدُ...، والصِّفاحُ ككِتابٍ" (ن. م)، وأحيانًا يشير صراحة إلى الضَّبط كما في قوله: "في جَبْهَتِهِ صَفَحٌ محرَّكةً أي: عُرْضٌ فاحِشٌ" (ن. م)، وهذا أمر يَحسُنُ في القاموس المحيط؛ فالإشارةُ إلى الضَّبط واجبةٌ؛ فقد يختلف ضبط الكلمة الواحدة وتبقى دالَّة على المعنى عينه، وفي بعض الأحيان يكون اختلاف فونيمٍ واحدٍ كفيلًا باختلاف الدِّلالة.

وقد استعمل القاموس المحيط عددًا من الرُّموز، فممَّا ورد في المادَّة المدروسة الرَّمز (ع) إشارة إلى الموضع، والرَّمز (ج) إشارة إلى الجمع، ولا شكَّ في أنَّ هذا يسهم في الإيجاز والاختصار الَّذي يَميْز هذا المعجم.

وللوسم وظيفةٌ توضيحيَّةٌ مهمَّةٌ؛ إذ يُبيِّن لمستخدم المعجم نوع الكلمة من حيث العدد، والجنس، كما يبيِّن فيما إذا كانت معرَّبة أو دخيلة أو مُحدثة، ويشير كذلك إلى ضبطها الصَّحيح...إلخ، وهذا كلُّه برموز مختصرة؛ تعينُ في عرض المُراد عرضًا مكثَّفًا. غيرَ أنَّ الانتقائيَّة غلبت على المعجمات العربيَّة في وسم الوحدات المعجميَّة، فتارةً يسم صانع المعجم الوحدات، وتارةً يترك ذلك، فلا تلتزم المعجمات بذكر الوسم لكلِّ موادِّها، ومن ذلك ما جاء في لسان العرب؛ إذ يذكر الوسم الصُّوتيَّ لكلماتٍ دون أخرى: "والصُّفَّاح، بالضمّ والتشديد: العريض....، والمُصفّح من الرؤوس الَّذي ضُغِط من قبل صُدغيه" (ابن منظور، 2009، 4: 513- 514).

ويُلحظ غياب المختصرات في لسان العرب: "والجمع أصفاح" (ن. م، 4: 514)، كما أنَّ بعض الوحدات تُذكَر على صيغة الجمع، ومن ثمَّ يذكر صانع المعجم مفردها، وأحيانًا عكس ذلك، والأصل أن تُذكَر الوحدة المعجميَّة مفردةً؛ ومنه: "رجل مُصَفَّحُ الرأس أي عريضها. والمُصَفَّحات: السيوف العريضة، وهي الصفائح، واحدتها صفيحة وصَفيح". "الصفْحان من الكتف: ما انحدر عن العين من جانبيهما، والجمع صفاح" (ن. م، 4: 515).

وعليه، لا يوجد منهجيَّةٌ واحدةٌ في الوسم التزم بها مؤلِّفو المعجمات موضع الدِّراسة، فقد تخلو بعض المداخل من الوسم، في حين تستخدم بعض المعجمات الوسم لبعض المداخل، وكأنَّ الأمر انتقائيٌّ يرجع إلى الذَّوق فحسب؛ لذلك يغدو من الأهمِّيَّة أن يضع صانع المعجم منهجًا صارمًا في استخدامه الوسم؛ يوضِّحه في بداية مؤلَّفه؛ يذكر فيه الوسوم المستخدمة، ودلالتها، ومكانها في التَّعريف، ويرتضي أن يلتزم ذلك في جوانب المعجم بكامله.

خامسًا: عناصر التَّعريف المساعدة

يعمد صنَّاع المعجمات إلى الاستعانة بعناصرَ مساعدةٍ في تعريف الوحدات المعجميَّة، ومن هذه العناصر المثال أو الشَّاهد؛ والفرق بينهما أنَّ الأوَّل هو جملة من تأليف صانع المعجم، في حين أنَّ الشَّاهد يكون من القرآن الكريم أو الحديث النَّبويِّ الشَّريف أو الشِّعر العربيِّ سواء المحتجُّ به أم غير ذلك.

وثمَّة وظائفُ مختلفةٌ للشَّاهد؛ منها الإشارة إلى "استعمالات الكلمة، ومصاحباتها اللفظية المعتادة، والتركيبات السياقية الَّتي تدخل في تكوينها" (عمر، 2009، ص 131)، ومنها تأكيد وجود الكلمة أو معناها في اللُّغة؛ ذلك أنَّ صنَّاع المعجمات الأوائل كانت غايتهم الرَّئيسة جمع مفردات اللُّغة؛ لذا كان الشَّاهد دليلًا على أنَّ اللَّفظ موجود، وأحيانًا يكون الهدف من إيراد الشَّاهد توضيح استعمال الكلمة في السِّياق، ومن الممكن أن تكون وظيفته شرح الكلمة وبيان دلالتها (القاسمي، 1991، ص 138- 139)، فالشَّاهد يُستخدَم بصفته حجَّةً على استعمال كلمةٍ

ما، وورودها في القرآن الكريم أو كلام العرب، فضلًا عن دوره في وضع الكلمة في سياقها الاستعماليّ؛ ما يبيّن دلالتها بجلاء.

بيد أنَّ أهمّيَّة الشَّاهد ودوره في التَّعريف لا يعني أنَّه من الواجب التَّعويل عليه في تعريف جميع الوحدات المعجميَّة؛ "لأنّها تتطلب حساسية فائقة، وقدرة على التمييز والربط وتفهما لتقنيات التحليل الدلالي ومناهجه، ولذا إن تطبيقها يعد أمرا بالغ الصعوبة" (عمر، 2009، ص 141)، وبناءً على ما سبق، إلى أيّ مدى استطاع صنَّاع المعجمات توظيف الشَّاهد توظيفًا صحيحًا في أثناء التَّعريف المعجميّ؟ وهل استطاع الشَّاهد أن يحقّق وظيفته الأساسيَّة الَّتي انتُدِب لأجلها؟

بالعودة إلى مادَّة (ص ف ح) في المعجمات المختارة للدِّراسة يتبيَّن أنَّ التَّعويل على الشَّاهد معدوم في القاموس المحيط، وقليل في المعجم الوسيط، أمَّا لسان العرب فقد أكثر من الشَّواهد، وهذا ديدن ابن منظور في معالجة موادِّ معجمه كلِّها؛ إذ يستفيضُ بذكر الشَّواهد من غير أن تفي- في بعض الأحيان- بالغاية المرادة، وقد تصرف القارئ عن المفردة الَّتي يبحث عنها إلى شرح الشَّاهد وتتبُّعه بالكامل، لا سيَّما عندما يكون مجتزأً؛ لا يوضِّح السِّياق الاستعماليّ للوحدة المعجميَّة.

ومن ذلك أيضًا ما نجده في الوسيط؛ إذ يرد في مادَّة (ص ف ح) شاهدٌ من الحديث النَّبويّ الشَّريف؛ ليدلَّ على ورود كلمة (صفحة)، ويوضِّح دلالتها، فهل وُفِّق في ذلك؟

"(صفحة) الشيء: وجههُ وجانبه. وصفحة الورقة: أحد وجهيها. ويُقال: أبدى صفحته: باح بأسراره أو جهر بالذنب والخطيئة. وفي الحديث: (من أبدى لنا صفحته أقمنا عليه الحد)" (مجمع اللُّغة العربية، 2004، ص 535).

النَّظر إلى هذا الشَّاهد يبيّن أنَّه مبتور؛ لذلك لم يؤدِّ وظيفته هاهنا، ولم يوضِّح للمتلقِّي المعنى بجلاء، وكان من الواجب ذكر الحديث كاملًا، قال صلَّى الله عليه وسلَّم: {أيُّها النَّاس قد آنَ لكم أن تنتهوا عن حدودِ اللهِ، مَن أصابَ من هذه القاذوراتِ شيئًا فليستتر بسترِ الله، فإنَّهُ من يبدي لنا صَفْحَتَهُ، نقم عليهِ كتابَ الله} (الأصبحي، مالك بن أنس أبو عبد الله، موطأ الإمام مالك، كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنى، حديث رقم 1508).

كما يؤخذ على صانع المعجم عدم التَّوثيق عند ذكر الحديث الشَّريف، والتَّوثيق أمرٌ ضروريٌّ؛ ذلك أنَّ وظيفة الشَّاهد لا تقتصر على إيضاح المعنى، بل يسهم أيضًا في تشكيل ثقافة القارئ، وما يعطيه وجاهة أن يذيَّل باسم كاتبه، فالتَّوثيق يجعل الشَّكَّ لا يتسرَّب إلى قيمة الشَّاهد، ويصبح في مقام الحجَّة اللُّغويَّة (أبو العزم، 2013، ص 100).

ومنه أيضًا ما ورد في المعجم نفسه: "(المُصَفَّحَة): يقال: سيارة مصفَّحة: مكسوَّة بصفائح من الفولاذ تكون درعًا لها (محدثة)". وفي استخدام (يُقال) ما يشير إلى أنَّ قوله: (سيَّارة مصفَّحة) هي من التَّراكيب شائعة الاستخدام على الألسنة، بيد أنَّ هذا التَّعريف لم يقدِّم توضيحًا دقيقًا لهذه الكلمة، فكان على صاحب المعجم أن يذكر إلى أيّ حقل دلاليٍّ تنتمي المُصفَّحة، وما الَّذي يَميْزها من وسائل النَّقل أو الرُّكوب الأخرى، وما استخداماتها.

وعليه، لم يلتزم المعجم الوسيط منهجيَّة واضحة ومحدَّدة في الاستشهاد، فقد تغيب الشَّواهد والأمثلة في أحايين كثيرة، ولا نعرف على وجه اليقين لماذا أغفل أو ذكر الشَّاهد لبعض الوحدات من دون سواها.

ومن العناصر المساعدة في التَّعريف أيضًا الصُّورة، ولم تلقَ اهتمام صنَّاع المعجمات قديمًا؛ فقد دخلت المعجم العربيَّ حديثًا؛ بصفتها عنصرًا توضيحيًّا إضافيًّا إلى جانب التَّعريف اللُّغويّ، لكن تبقى عنصرًا مساعدًا؛ إذ لا يمكن الاعتماد عليها وحدها في التَّعريف، فهي "تشهد بشيء عام ولا تعتبر علامة لغوية ذاتية،... وبالتالي يمكن أن تعتبر الصُّورة، في المستوى اللغوي الماورائي، مثلها مثل التَّعريف النحوي، تعبيرًا عن العلامة اللغوية. إلا أن الصُّورة

قاصرة عن أداء المداخل المجردة" (الحمزاوي، 1986، ص 177). فالصُّورة عنصر يعين في توضيح دلالة الوحدة المعجميَّة؛ لكن إلى أيِّ مدى حقَّقت وظيفتها في التَّعريف المعجميّ؟

وردت الصُّورة في المعجم الوسيط بعد تعريف (المُصفَّحة) (انظر: الشَّكل 1)؛ ظنًّا من صاحب المعجم أنَّ الصُّورة هاهنا ستساعد المُستخدِم على معرفة (المُصَفَّحَة)؛ إذ جاء في الوسيط: "(المُصَفَّحَة): يقال: سيارة مصفَّحة: مكسوَّة بصفائح من الفولاذ تكون درعًا لها (محدثة)".

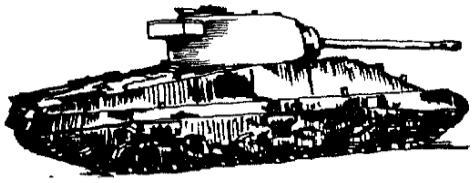

الشَّكل (1) المُصفَّحة (مجمع اللُّغة العربيَّة، 2004، ص 536)

الملحوظ أنَّ الصُّورة لم تكن دقيقة، ولا تضيف توضيحًا إلى مُستخدِم المعجم، ولا نعرف في المعجم الوسيط ما المعيار الَّذي اعتمد عليه صانعو المعجم في ذكر الصُّورة، فقد عوَّلوا عليها في بعض الأحيان، ولعلَّ الدَّافع إلى استخدامها هاهنا أنَّ الكلمة (محدثة).

وبهذا يتَّضح أنَّه في كثير من الأحيان لم تؤدِّ عناصر التَّعريف المساعدة وظيفتها التَّوضيحيَّة، ويرجِع سبب ذلك إلى غياب التَّخطيط الَّذي يجب أن يسبق صناعة أيِّ معجم، فمن اللَّازم على صاحب المعجم أن يوضِّح في مقدِّمة معجمه المعيار الَّذي يجعله يستخدم أحد العناصر المساعدة على التَّعريف، كما عليه أن ينتقي الصُّور والشَّواهد والأمثلة بدقَّة؛ لتؤدِّي وظيفتها في بيان دلالة الوحدة المعجميَّة.

النَّتائج والتَّوصيات.

بناءً على ما تقدم أنفًا نخلص إلى ما يأتي:

1. تتألَّف الوحدة المعجميَّة من جانبين؛ الدَّالُّ، وتتضمَّن المعلومات حول الدَّالِّ النَّواحي الصَّرفيَّة والصَّوتيَّة والنَّحويَّة، أمَّا الجانب الثَّاني؛ فهو المدلول، ويهتمُّ بشرح المعنى، وبذلك تميِّز هذه الجوانب الأربعة كلمة من أخرى في اللُّغة؛ لذلك يجب العناية بكلِّ جانب منها في التَّعريف، فكلُّ مدخل معجميّ يجب أن يحوي معلومات صوتيَّة، تتمثَّل في الضَّبط الكامل، ومعلومات صرفيَّة، وتركيبيَّة تتمثَّل في ذكر المقولة. ويجب الاهتمام بتنميط التَّعريفات، مع الانتباه إلى أنَّ التَّنميط يختلف باختلاف نوع الكلمة، والحقل الدَّلاليِّ الَّذي تنتمي إليه، فتعريف الكلمات المعنويَّة يختلف عن الماديَّة، وتعريف الصِّفات يختلف عن الأفعال وهلمَّ جرًّا.
2. أمَّا فيما يتعلَّق بالتَّرتيب الدَّاخليِّ تحت الجذر، وترتيب معاني المدخل المعجميّ الواحد؛ فقد تبيَّن أنَّ عدم اتِّباع منهج في التَّرتيب يتعب المتلقِّي، ويجعل المعجم فاقدًا وظيفته في تِبيان دلالات اللَّفظ والعلاقات الدَّلاليَّة أو الاشتقاقيَّة بين الكلمات والبحث عنها بسهولة، وهذا ما لوحظ في القاموس المحيط. أمَّا إقرار المعجم منهجًا معيَّنًا وعدم اتِّباعه؛ فهذا أيضًا ممَّا يُؤخَذ على كثيرٍ من المعجمات، ومنها المعجم الوسيط، على أنَّ ما أقرَّه صانعو هذا المعجمات أقرب إلى المنطق، على اعتبار أنَّ المعيار الصَّرفيَّ/ الاشتقاقيَّ في التَّرتيب الدَّاخليِّ هو الأجدى في هذه المسألة؛ لأنَّه يجمع مشتقَّات الكلمة الواحدة في مكان واحد بخلاف التَّرتيب الألفبائيِّ الَّذي نال ما نال من النَّقد من جرَّاء عدم تقديم أيِّ فائدة سوى سهولة البحث عن الكلمة.
3. الإفادة ممَّا يقدِّمه الوسم من اختصار وتوضيح لنوع الوحدة المعجميَّة من حيث التَّذكير والتَّأنيث، والعدد (المثنَّى- الجمع)، وبيان أصلها فيما إذا كانت من الدَّخيل أو المحدث.. وسوى ذلك من تفاصيل تخصُّ الكلمة

وتوضِّح سماتها. على أنَّه لا بدَّ من اتِّباع نسقٍ واحدٍ في الوسم، فبعد أن يبيّن صانع المعجم الرُّموز والاختصارات، ويوضِّح دلالتها في مقدِّمة معجمه؛ عليه أن يضعها في مكان واحد؛ فإمَّا يضعها في أوَّل التَّعريف، وإمَّا في نهايته، كما عليه أن يذكر الوحدة المعجميَّة مفردة لا جمعًا.

4. التَّعويل على العناصر المساعدة على التَّعريف أمر مهمٌّ؛ فالشَّاهد عنصر مساعد على التَّعريف؛ إذ يوضِّح معنى الكلمة عن طريق وضع الوحدة المعجميَّة في سياق استعمالها، وأحسب أنَّ الكلمة من غير سياق لا يبينُ معناها، لا سيَّما الكلمات الصَّعبة، وموضوع صعوبة الألفاظ نسبيٌّ بين مُستخدمي المعجم؛ لذا يجب محاولة وضع الأمثلة السِّياقيَّة ما أمكن لبيان استعمال الكلمة، والاستعاضة عن ذكر الشَّاهد بها؛ لأنّ الشَّاهد قد يصعب معناه على مُستخدِم المعجم، فيجد نفسه بحاجة إلى شرح المعنى؛ ليفهم الكلمة الأولى الَّتي أراد معرفة دلالتها. وكذلك الصُّورة مهمَّة ولا سيَّما في توضيح الأمور الماديَّة الَّتي لا يعرفها كثير من الناس؛ كالأدوات الجديدة، أو الحيوانات غير المعروفة... إلخ، وإن كان مكان الصُّورة الأساسيّ في المعجم الموسوعيّ؛ فإنَّ وجودها في المعجم اللُّغويّ العامّ ليس بضائر، بشرط أن تكون دقيقة ومعبّرة عمَّا يُعرَّف.
5. أمّا فيما يتعلَّق بأوجه الاتِّفاق والاختلاف بين المعجمات الثَّلاثة في تناول مادَّة (ص ف ح)؛ فقد تبيّن أنَّ التعريفَ المعجميَّ في كلٍّ منها لم يستوفِ الخصائص التَّمييزيَّة للكلمة، وبقي مبهمًا، ومن حيث التَّرتيب الدَّاخليُّ فقد سار القاموس المحيط ولسان العرب على غير هدًى في ترتيب الوحدات المعجميَّة، أمّا المعجم الوسيط فاختطَّ لنفسه طريقةً في التَّرتيب، بيد أنَّه لم يلتزمها التزامًا صارمًا، ومن حيث الوسم وعناصر التَّعريف المساعدة؛ فقد اشتركت المعجمات الثَّلاثة في عدم اتِّباع طريق بيّن في تناول الوسم أو ذكر الشَّاهد والمثال.
6. تتمثَّل إشكالات الصِّناعة المعجميَّة في غياب منهج محدَّد يلتزم به صانع المعجم، وفي عدم التزامه بنمط واحد في تعريف كلّ قسم من أقسام الكلمة، والسَّبب في كثيرٍ ممَّا سلف من إشكالات هو الاعتماد على الجمع لا المدوَّنة، فغياب وجود مدوَّنةٍ لغويَّةٍ ممثِّلةٍ لواقع اللُّغة تكون الأساس المُعتمَد عليه في الصِّناعة المعجميَّة؛ سبَّب الانتقائيَّة في اختيار الوحدات المعجميَّة؛ وهذا أدَّى أيضًا إلى غياب كثيرٍ من الألفاظ المعاصرة عن المعجم العربيّ الحديث؛ ما يجعله لا يواكب روح العصر.

ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً- الكتب باللُّغة العربيَّة

- ابن مراد، إبراهيم (2001)، "من إشكالات التَّعريف في المعجم الحديث: تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغوي العام"، مجلة المعجميَّة، ع (16- 17)، ص 203 – 183.
- ابن منظور، جمال الدين (2009)، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو العزم، عبد الغني (2013)، "التَّعريف وإشكالية الشَّاهد"، مجلة المعجميَّة، ع(28- 29)، جمعية المعجميَّة العربية، ص 93- 116.
- بزي حمزة، سلام (د. ت)، "الوسم في المعجم المدرسي"، اللسانيّات، ع (19- 20)، ص 497 – 521.
- البوشيخي، الشاهد (د. ت)، مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج (3)، ع (78)، ص 685- 708.
- الحمزاوي، محمد رشاد (1986)، من قضايا المعجم العربي قديمًا وحديثًا، (ط. 1)، (د . م): دار الغرب الإسلامي.
- حمزة، حسن (2018)، "حروف الزيادة وترتيب الأفعال في المعجم العربي"، مجلة المعجميَّة، ع (30)، ص 55- 88.

- عمر، أحمد مختار (2009)، صناعة المعجم الحديث، (ط. 2)، القاهرة: عالم الكتب.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د. ت)، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السّامرّائي، (د. ط)، (د. م): سلسة المعاجم والفهارس.
- الفيروزآبادي، مجد الدين (1997)، القاموس المحيط، (د. ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القاسمي، علي (1991)، علم اللُّغة وصناعة المعجم، (ط. 2)، الرياض: جامعة الملك سعود.
- مجمع اللُّغة العربيّة (2004)، المعجم الوسيط، (ط. 4)، مصر: مكتبة الشّروق الدوليّة.
- نصار، حسين (1968)، المعجم العربي نشأتُه وتطوُّره، (ط. 2)، (د. م): مكتبة مصر.

ثانياً- الكتب باللُّغة الإنكليزيَّة

- Atkins, B. T. & Rundell, Michael (2008), The Oxford Guide to Practical Lexicography, New York: Oxford University Press Inc.
- Crystal, David (2008), A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Sixth Edition, United States: Blackwell Publishing.
- Murphy, M .Lynne (2003), Semantic Relations and the Lexicon _ Antonymy, Synonymy and other Paradigms , New Yourk: Cambridge University Press.